مفهوم الديمقراطية (1) الكاتب : حسن الحميد التاريخ : 29 يوليو 2016 م المشاهدات : 7877



- 1. كتبت إشارات موجزة في أكثر من مناسبة حول الديمقراطية التي صارت علما على الحكم التشاركي بآلياته المعروفة، في مقابل الحكم الشمولي بأنواعه.
- 2. وقد أثارت تغريدة كتبتها ضمن تغريدات في الموضوع جدلا من محبين غيورين، ومن انتهازيين ولا غضاضة على من قال رأيا واحتج له، أو استشكل وسأل.
- 8. وهذا نضب ووعي ننشده في فضاء التواصل الاجتماعي حيث الرأي والرأي الآخر لكن استصحاب أدب الحوار وأننا
 نبحث نازلة لا أمرا محكما شرطان للفائدة.
- 4. وسأكتب حول مجمل الآراء التي اطلعت عليها لمقاربة موضوعية ربما تفضي إلى أن جوهر الاختلاف مع الأكثر هو في الفهم لا أصل الفكرة والتغريدة هي:
- 5. الديمقراطية إلى الآن أفضل تجربة في الحكم حققت أعلى نسبة في العدالة الاجتماعية والاستقرار والتنمية في الدولة الحديثة، وتلك أهم مطالب الحياة.
- 6. ولع من بدهيات الحكم بعدل أن تؤخذ التغريدة كلها مع أخواتها. ويرد المتشابه إلى المحكم ، ويوضع الكل في سياق المتاح للأمة.
- 7. أن الديمقراطية أفضل تجربة حكم في الدولة الحديثة، والدولة الحديثة هي التي تأسست في بريطانيا وفرنسا بعد ثورات في القرنين السابع عشر والثامن.
- 8. كانت ثورة الغرب على الاستبداد وتسلط الملوك ورجال الدين المسيحي على الحياة العامة وانتهت بفرض الشراكة المجتمعية عبر آليات سميت بالديمقراطية.
- 9. لا توجد دولة من دول العالم الإسلامي ضمن هذه الدولة الحديثة. فالديمقراطية طبقت في (أوربا وأمريكا وكندا والهند) ثماليابان وكوريا الجنوبية.
- 10. ثم تتابعت دول أوربا ثم جنوب أفريقيا وماليزيا والبرازيل وتركيا بتجارب ديمقراطية وليدة. وكلها حققت استقرارا وتنمية أفضل لتلك الشعوب.

- 11. ودول كثيرة في العالم تبنت الديمقراطية مكرهة، وأكثرها كانت شكلية، وكان الاستبداد المقنع هو الحاكم عبر التزوير والاغتيالات والانقلابات.
- 12. ولا يخفى أن كل الديمقراطيات المعلنة في العالم العربي هي من هذا النوع العبثي. فلم تستفد تلك الدول استقرارا ولا تنمية ولا عدالة اجتماعية.
- 13. كانت المخرجات المدنية للديمقراطية (عدالة اجتماعية استقرار تنمية) هي ثمرات طبيعية لأنها مطالب بشرية عامة، وهي تتحقق لكل من أخذ بأسبابها.
- 16. وهذا ما أثبته الواقع بالتواتر في عشرات الدول. مما يستحيل معه التأويل والجحود. وبالمقابل رأينا شيوع الفشل في الدول غير الديمقراطية.
- 17. نعم قد تصاب الدول الديمقراطية بآفات قاتلة لكن لأسباب أخرى، فلا يرد على موضوعنا أن يقال فيهم وفيهم، فلينتبه لذلك.
- 18. مظاهرالعدالة والاستقرار والتنمية في تلك الدول وبين شعوبها ظاهر، وانظروا الفرق بين كوريا الجنوبية والشمالية رغم أنهما دولة واحدة قبل 60 سنة
- 19. ولولا ظلم بعض الدول الديمقراطية لغيرهم لكان حالهم في الدنيا أحسن مما هم عليه. ولو أخذت دول إسلامية بالديمقراطية لكانت نعمة على الخلق.
- 20. فإن الكفر إذا وجد معه العدل كان قوة لمن أخذ به. وصار فتنة للمسلم وغيره. والإسلام إذا وقع من أهله الظلم كان مفسدة لهم، وصارفا لغيرهم عنه.
- 21. فأين من هذا السياق فهم بعض الأحبة الذين أقحموا التجربة الشورية الإسلامية في صدر الإسلام، ولم تولد الدولة الحديثة إلا بعد 12 قرنا منها.
- 22. وأين من هذا السياق من أفاضوا في إيراد النصوص واعتبروا أفعل التفضيل بلا قيد. مع أنها مقيدة بقيد الدولة الحديثة. وأصدروا أحكاما يؤسف لها.
- 23. وهوّلوا وخوّنوا.. أقول للجميع: على رسلكم. أعيدوا القراءة والفهم أولا. ثم اقرأوا الواقع وقارنوا ثانيا.. ولنواصل معا البحث في الديمقراطية.
- 24. لنواصل البحث الأهم وهو الديمقراطية ذاتها. هل هي منظومة أدوات يمكن التعاطي معها وتطويعها، أم أنها مخلوق بروح نجسة لا تعمل إلا بهذه الروح؟
- 25. ولن أخوض في بحث الآراء مع أو ضد هذه التجربة. أنا معنيّ هنا بالتفكير المقاصدي والعملي وفق الممكن أما الإشكالات والفرضيات حولها فمعروفة.
- 26. فمن ضخّم الأخطاء دون ممارسة عملية ودون العيش داخل التجربة واكتفى بإصدار الأحكام فسيرفض، وسيحتج لرفضه ولو لم يكن لديه بديل ممكن.
- 27. ومن اختار المغالبة والتطويع العملي للديمقراطية مستفيدا من الإيجابيات المحققة، كما تم تطويع البنوك والإعلام وعلم النفس والاجتماع وغيرها.
- 28. من اختارالمغالبة واستهان بالعقبات ودخل العالم من بابه فسيكتسح مخالفيه الذين سيحتفلون بثورة مضادة تقف في وجهه باسم الحفاظ على الديمقراطية.
- 29. وللتذكير فإن الديمقراطية نوعان: إجرائية وهي منظومة أدوات لتحقيق العدالة والشورى والمشاركة في الحياة العامة، أيا كان دين ومعتقد الأمة.

- 30. وديمقراطية فلسفية تمنح الإنسان سلطة مطلقة في التشريع والتقنين. لتجعل من الشعب إلها لنفسه، إذا فالديمقراطية ليست بمفهوم واحد عند الغربيين.
- 31. إذا نحتاج لمعرفة أن الصورة الأولى _ الديمقراطية الإجرائية موجودة عند مفكري الغرب، وأنها هي التي حققت التقدم والاستقرار وليس الثانية.
- 32. وأنها الديمقراطية الإجرائية هي العمود الفقري للديمقراطية. وأن الديمقراطية الفلسفية شذوذ إلى جانبها ونوع من الغلو لا يخلو منه فكر.
- 33. وأن الشعوب تكافح لنيل الأولى وليس الثانية. فأولى بنا أن نتجاوز التسطيح المعرفي وننظر في المآلات الحقيقية للتجارب ونراغم عدونا بأدواته.
- 34. لا يوجد مسلم صادق يطالب بديمقراطية ليتوصل إلى تحليل ما حرم الله أو تحريم ما أحل الله. ولا يوجد مسلم صادق يكتب دستورا بهذا الهدف أيضا.
- 35. لكن لا يوجد فقيه صحيح النظر يمنع من المشاركة في نظام يسمح له بمزاحمة الباطل إذا غلب على ظنه أنه قادر على دفع الباطل ومنعه كله أو أكثره.
- 36. ولا يوجد فقيه صحيح النظر يمنع المشاركة بنظام يكفل له المطالبة بالحق، إذا غلب على ظنه أنه قادر على تحصيل الحق كله أو أكثره.
- 37. فالمسلم في ديار الإسلام إذا طبق الديمقراطية لن تخرج حاله يقينا _ من أن يفوز بالحق كله أو جله، ويدفع الباطل كله أو جله. وهذا مطلوب شرعا.
- 38. فمن استهان بذلك وجادل طلبا لتحقيق الكمال المتوهم فهو يبحث عن أنموذج ذهني لو سلمنا له فلن نصل إلى شيء. بل إلى مزيد من الفوضى والفشل.
- 39. لسنا الآن على مشارف ممارسة ديمقراطية ولكننا بصدد ممارسة معرفية وأمام معارك كلامية. ولن نصل لممارسة على الأرض قبل التعافي من الجدل العقيم.
- 40. هناك بلاد مستقرة. وهذه ينبغي أن تحافظ على استقرارها وتطور أدواتها في زمن السعة، فالزمن يتحرك. والشرع والعقل يرشد للاعتبار بأحوال الأمم
- 41. وهناك دول مضطربة ويجب أن يستلهم عقلاؤها التجربة الديمقراطية في مرحلة التأسيس، وينخلعوا من أحزاب الجماعات باتجاه مشروع جامع للأمة.
- 42. ستُرفض الديمقراطية الإجرائية التي لا إشكال فيها لأسباب شرعية بإيرادات في غير محلها ولدوافع سياسة مفهومة، وسيرفضها قوم جهلا وتقليدا..
- 43. أما الذين سيشغبون بلا أدب ولا علم فهؤلاء مرتزقة، يقبضون ثمن الإثارة. وهم معروفون صراحة وبلحن القول. وعلى العاقل أن يميز الخبيث من الطيب.
- 44. تحالف الاستبداد مع الدين المحرّف في الغرب جعل الديمقراطية تبدو معادية للدين في بنيتها، والحق أنها ضد الاستبداد، وليذهب الدين المتحالف معه.
- 45. لو جاءهم دينهم بالعدل والشورى ما حاربوه ولو وقف رجال الدين مع الشعب ضد الإقطاع والاستبداد لحاربوا الاستبداد وأسسوا ديمقراطية تحترم الدين.
- 46. فالثورات أيها العقلاء كانت ضد الاستبداد أصالة، لكن رجال الدين هم من وضعوا أنفسهم ودينهم في المكان الخطأ، فأساءوا لأنفسهم وللدين.

- 47. ومن ظن أن الثورات كانت تستهدف الدين ورجاله بلا سبب فهو لم يقرأ الحالة جيدا، أو أنه يتجاهل ذلك عمدا؛ لخلق صراع بين الدين والمدنية.
- 48. الديمقراطية تجربة في الحكم وإدارة شئون الدولة، بصورة تشاركية، تمنع التفرد وتفرض الشورى بشكل منضبط، وتوسع دائرتها، وتفصل بين السلطات.
- 49. الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية آلية إدارية لتجعل منها قوة وعامل استقرار دائم بدلا من كونها عناصر قوة واستبداد غالبا.
- 50. الدستور الذي يمثل هوية الشعب ويتضمن حقوقه وواجباته وينظم علاقاته داخليا وخارجيا يُكتب في الديمقراطية بقلم الأغلبية، مراعيا حقوق الجميع.
- 51. لا تهدف الديمقراطية في جوهرها لفرض محتوى فكري غريب عن بيئة شعب ما. هدفها إدارة حياته بصورة تشاركية وفق المحتوى الفكري الذي يؤمن به.
- 52. المعنى الصحيح لحكم الشعب نفسه في الديمقراطية الإجرائية هو حكم الشعب في مقابل حكم الفرد وليس مقابل حاكمية الدين لأن الاستبداد هو المستهدف.
- 53. لا تلازم بين الديمقراطية والعلمانية التي تفصل الدين عن الدولة والحياة. العلمانية كغيرها عقيدة فكرية طبّقت النظرية الديمقراطية في الحكم.
- 54. الذين يفترضون التلازم بين الديمقراطية والعلمانية هم جماعة المثقفين الذين دأبوا على نقل منتجات الغرب بروح الغرب، جهلا أو انهزامية أو هما.
- 55. وهؤلاء كانوا يزعمون أنه لا بنوك بلا فوائد ولا عمل بلا اختلاط، ولا إعلام بغير موسيقى وامرأة متبرجة، ولا سياحة بلا خمر ودعارة..
- 56. كذلك قالوا لا ديمقراطية بلا علمانية، لعلمهم أن المسلم لن يتقبل العلمانية فيترك الحياة لهم ويسقط حقه في المشاركة ويقبل النظم الشمولية.
- 57. الديمقراطية هي تطبيق معاصر للشورى خضعت لتجارب عملية حتى أنهت عصر الانقلابات والاستبداد والتزوير وتحقق الاستقرار في حياة تلك الشعوب.
- 58. نصوص الشورى في الإسلام عامة وتطبيقاتها مرنة. وهناك توصيف لأهل الحل والعقد لا توجد آلية تلزم به، فالسلاطين هم من يختار الفقهاء والمستشارين.
- 59. الاعتزال صار مذهب الدولة يمتحن به العلماء لأن الخليفة اعتنقه، وارتفع لأن خليفة آخر اعتقد فساده. وكذا التصوف والمذهبية الفقهية..
- 60. وكانت الأمة بعمومها أو الناحية من بلاد المسلمين تعيش عدل السلطان أو جوره، ولا تتبدل حالها إلا بموته، ولا تكاد تجد أثرا لأهل الحل والعقد.
- 61. فهل يرى المنصف أثرا للشورى في الحياة العامة؟ أو أثرا لأهل الحل والعقد؛ مع أن عددا من السلاطين اشتهروا بالظلم أو السفه أو ضعف التدبير؟
- 62. مبدأ الشورى والمحاسبة محكم في ديننا، لكن العمل به على الوجه المشروع معطل إلا في النادر في تاريخنا؛ لأنه لاتوجد آلية تكفل تطبيقه وإنفاذه.
- 63. ومع ذلك كانت حال المسلمين خيرا من حال غيرهم التي كانت غاية في السوء والظلم والتخلف. ولكن هذا لا يمنع فحص واقع الشورى في دول الإسلام.

- 64. الغرب يرفض تطبيق الديمقراطية في بلاد المسلمين ويدعم الانقلاب والإرهاب ضدها. فهل كان يحارب الديمقراطية لو كانت طريقا لتحكيم غير الشريعة؟
- 65. سيفرح الغرب أن نقبل بالديمقراطية لو كانت ستفضي إلى ترك الدين. لكنه مدرك تماما أنها وسيلة لنيل السيادة والاستقرار. وهما أكبر خطرين يهددانه.
- 66. آن لنا أن نفهم لماذا انقلاب في مصر ومحاولة انقلاب في تركيا؟. هل كان الغرب سينقلب على الديمقراطية عبثا مع أن ذلك يكلفه الكثير في سمعته.
- 67. لماذا الغرب لا يقبل لبلدان المسلمين بالديمقراطية. مع أنه يفتخر بها، ويرى أنها أهم منجزاته ويؤرخ للثورات التي جاءت له بالنظم بالديمقراطية.
- 68. في العالم ديمقراطيات راسخة تنتمي لأديان مختلفة، عاشت التجربة في حياتها دون أن تنسلخ من قيمها وثوابتها. ونحن أولى بتكييف هذه التجربة.
- 69. الديمقراطية الإجرائية (ديمقراطية الأدوات) هي التي نتحدث عنها، ونرى أنها أنموذج ملائم ينبغي أن نستوعبه ولا نبادر بذمه بحجة خطأ الممارسة.
- 70. وعلينا ألا نستوحش من الأسماء وأن نخوض التجارب بثقة ونكيفها بما يلائم قيمنا كما اختار غيرنا ما يلائمه. وألا نستسلم للأحكام الجاهزة المعلبة.
- 71. ثوابت الإسلام لم يجرؤ المستعمر على محوها. والإقبالُ على الإسلام يزداد رغم محاصرته وتشويهه بأدوات كثيرة، في طليعتها الاستبداد والغلو.
- 72. ماذا لو رأى غير المسلم الشعوب العربية خاصة تعيش حالة استقرار وانسجام؛ تنتخب وتعمل وتبدع في بيئة ديمقراطية تحترم الإنسان وتحترم القيم؟
- 73. إن هذا ممكن لو أننا اعتبرنا بحال الدول الناجحة في نظمها، واعترفنا بضعفنا في صناعة الاستقرار، كضعفنا في أكثر منتجات المدنية المعاصرة.
- 74. الدولة الحديثة تختلف في تكوينها عن الدولة القديمة. والعالم الإسلامي ليس استثناء. والديمقراطية أسلوب ناجح في إدارة الحياة. وجلب المصالح.
- 75. سيكون للمفسدين مآربهم من الديمقراطية. لكن أليس لجمهور الأمة مآربهم أيضا؟. الأغلبية هم المستفيد الأول منها، وهم أكبر المتضررين من غيابها.
- 76. إذا فشلت الأكثرية في جلب مصالحها وحماية قيمها ولمّ شعثها في بيئة الاستقرار والاختيار، فأنّى لها أن تحقق مصالحها وهي بلا رأي ولا اختيار.
- 77. تجريم الديمقراطية عند البعض لأن الشورى خير منها هو بحث في غير الواقع الذي نعايشه. وليس من الفقه أن نشغب برفض الممكن لأن غير الممكن أفضل.
- 78. التخوف من سلبيات متوقعة للديمقراطية مشروع، لكن الاستبداد فساده أعظم وهو واقع. وهدي الشرع ومنطق العقل رفع الفساد الواقع وتوقي المتوقع.
- 79. الديمقراطية تكفل الحرية ، ولن يُغلب المسلمون إذا تمكنوا من الحرية.. وتأملوا كيف ينتشر الإسلام إذا سادت الحرية. لذا يراد لنا الخوف والفوضى.
- 80. الاستبداد يحدد الحق المسموح به، والديمقراطية تحمي المتفق عليه، فإذا قيل للأمة خذي حقوقك بالنظام فلم تفعل فمشكلتها فيها لا في الديمقراطية.

- 81. إذا فاز شرار الأمة في التصويت وهم شرذمة، على صالحيها وهم الأغلبية في أي بلد عربي فذاك بسبب تفرق الكلمة وفوضى الفتوى وضعف بل موت الوعى.
- 82. إذا غُلبت الأمة في التصويت على مصالحها وهي في عقر دارها لا قدر الله ذلك فقد بلغت غاية التشردم. وتستحق أن تقودها أقلية بديمقراطية أو بغيرها.
- 83. أغلب المنكرات التي يتخوف منها رافضو الديمقراطية واقعة في بلاد المسلمين بغير الديمقراطية، لكن الفرق هو أنه بالديمقراطية يمكن منعها بالقانون.
- 84.على الشعوب المسلمة أن تطالب بالديمقراطية ، وليكن غيرنا هو الذي يرفضها. يجب ألا نمنح الأطراف المتضررة منها ذرائع لإلغائها وإفشالها
- 85. الشعوب تطلب الديمقراطية لأنها نظام شوروي يجلب مصالحها. دعوا الشعوب المنكوبة تجرب شيئا غير الذي ثبت فشله، لقد استمعوا لكم.. فاستمعوا لهم.

حساب الكاتب على تويتر

المصادر: